

سياسة الوياني وراء تفجير الازمة في اثيوبيا

تمر إثيوبيا في الوقت الراهن، بمرحلة تاريخية حساسة للغاية، بسبب تتصل نظام الوياني من الهوية الإثيوبية بهدف تحقيق أهدافه الضيقة عبر غطاء مسمى حركة إيهودق الحاكمة، التي تخلخت تنظيماتها الداخلية، وتلاشت الثقة فيما بينها، بعد ان كانت قبل ذلك مؤسسة توحد كل التنظيمات، ها هي الآن تتخبط بين الوفاء بالمتطلبات الشعبية لإحلال العدالة المعيشية والعمل على إستقرارها وبين التمسك بحكم الأقلية للسلطة.

ومن امثلة تلك الأحداث التي ظهرت جلياً في الآونة الأخيرة، المظاهرات والمعارضة الشعبية المستمرة ضد النظام، وتصاعد الإعلانات الرسمية الترهيبية، مما أضر بشكل كبير على الأنشطة الإقتصادية وشل حركتها، كما أن قيام النظام بإصدار تصريحات وهمية بقيامه "بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين" وبأنه قام "بتقييم وإنتقاد كل عيوبه بكل صراحة، وأنه سيقوم بتصحيح مساره المعوج" وغير ذلك من التصريحات الزائفة، ماهو إلا لتغيير كراسي السلطة والمناصب لكبار المسؤولين الذين إستشرى فيهم الفساد ومختلف الجرائم، فضلاً عن التكهّنات التي تزايدت عن السبب الذي إضطر برئيس الوزراء الإثيوبي الى ترك منصبه والذي لم يكن في الأصل صاحب قرار، وعن "من سيخلف منصب رئاسة الوزراء؟" عقب إعلان حالة الطوارئ، كل ذلك هدف إلى خلق صدام أهلي وعرقي بين المواطنين، وقيام الجيش الحكومي بإضطهاد وقتل الشعب المسالم، وإحراق القرى وتهجير مئات الآلاف من المواطنين بسبب إنتشار الخطوات التعسفية لنظام الوياني، علاوة على الصراعات والفتن فيما بين الأقاليم بسبب مسألة الهوية وملكية الشعب.

فإلى أين يمكن أن تتجه إثيوبيا؟ وماهي السيناريوهات المحتملة حالياً؟ في ظل وجود مثل هذه الإختلافات، في هذه المرحلة الحساسة التي تحمل بين طياتها العديد من المشاكل العميقة والمعقدة.

وبالتأكيد لا يمكن التكهن بالإجابة بشكل قاطع عن مثل هذه التساؤلات إلا أن البلاد تواجه ظروفاً صعبة وقلقة من تزايد الإنفلات الحاصل هناك. إن هذا البلد الذي طالما قدمت لها الاموال الطائلة حتى تكون قوة إقليمية، وكان من المفترض أن تكون مثلاً تحثي به غيرها من الدول الأخرى من خلال خبرتها في الفدرالية والديمقراطية، ومدحت لدورها في توفير قوات حفظ السلام، إثيوبيا التي حققت إنجازاً مضاعفاً في التنمية الإقتصادية، وبشكل غير متوقع من

قبل الكثيرين، هل ستكون الأسباب التي أنهكت هذه الدولة بأزماتها العميقة مصدر إستغراب ودهشة للمتابعين عن بعد؟ وإذا كان كذلك، فإن الشخص الذي يتابع عن كثب نظام الوياني وهو يقوم منذ البداية بإتخاذ سياسة مليئة بالعنف والفتن التي أججها بنفسه، بالإضافة إلى معابنته للحس الشعبي، لا يستغرب حدوث مثل هذه الأزمات.

وفي القرن الأفريقي، وبالرغم من أن إثيوبيا تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان، وثانياً من حيث مساحة أراضيها، إلا أنها أصبحت مثلاً واضحاً على الأزمة السياسية والإقتصادية المستمرة، والصراعات وعدم الإستقرار والتخلف والفقر في منطقتنا لسنوات طويلة، نتيجة سياسة ضيقة ونتائجها. وكما هو معلوم، فإن القوميات الموجودة في وطن ما، ومن خلال الإنسجام السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، يضمن وجود وطن موحد. إلا أن نظام الوياني، وبعيداً عن الأهداف الوطنية، وعبر إعطاء الأولوية لطموحاته، قام بالسعي لاهتاً وراء مصالحه الضيقة عقب إحكامه على كرسي السلطة، التي ذهبت فيها تضحيات جسيمة لشعب تقراي، ونضالات شعب إثيوبيا المضطهد سدى. وكانت الأداة الرئيسية التي إستعملها النظام لأجل تحقيق أهدافه، هي إثارة النعرات السياسية من خلال دمج شعوب إثيوبيا في صراعات أهلية. وبما أن النظام في إثيوبيا يؤمن بأن تجزئة وتقسيم البلاد تتطلب دعماً من قوى خارجية، فقد قام الوياني بالإستناد على تلك القوى الأجنبية والإتكال على دعمها، وأصبح خادماً مطيعاً بأيدي تلك القوى مما نتج عنه ضياع السلم والإستقرار في منطقتنا بسبب كون النظام الأداة الرئيسية لأجندات القوى الخارجية. والغزوات الممتدة لنظام الوياني على الشعب الإرتري وكذلك على جيرانه من شعب الصومال لم تكن سوى محاولة لإسعاد القوى الخارجية، وليس لأن الشعب الإثيوبي ودولته سيستفيد شيئاً من جراء ذلك.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، وكما يتضح جلياً، فإن السبب الرئيسي في تفجر الأزمة في إثيوبيا يرجع إلى أن قادة الوياني إتبعوا سياسة غير وطنية سواء داخل إثيوبيا أو على مستوى المنطقة. فلو كان الوياني قد قام بتلبية رغبة الشعب من منطلق توحيد القوى السياسية في إطار وطني، لكان في مقدوره أن يخلق أجواء وفرصاً للشعب الإثيوبي للعيش تحت نظام سياسي متزن ومليئاً بالإستقرار بشكل كامل. إلا أنه ولإهتمامه فقط بمصالح مجموعته، وبدلاً من السير على الإتجاه الصحيح، فقد إختار تتبع مسار خطير ومليء بالضرر. وكنتيجة لأخطائه الإستراتيجية والدعم السلبي الذي يتحصل عليه من القوى الخارجية، تسبب نظام

الوياني في زعزعة السلام والإستقرار بكافة منطقة القرن الأفريقي، وفي النهاية، وقع هذا النظام في مستنقع يتخبط في ظلماته ويتأوه داخله بلا جدوى.

والمرحلة التي نحن فيها اليوم، ونرى فيها مجموعة الوياني تتعري فيها من كل قيمها ومبادئها بسبب سياساتها الضيقة، قد زاد من كره الشعب الإثيوبي له إلى أعلى مستوى، ووصل إلى مرحلة متأففة بسبب تعصبه الإثني بالقول بأن شعب تقراي هو المبدأ والمنشأ وهو الركن الذي يدافع به عن سياساته وغير ذلك من التصريحات المستنكرة. والمعارضة السلمية والمظاهرات الموجودة في أراضي تقراي، أروميا، أمحرا، صومال، عفار، بني شنقول، غامبيلا، واقاليم الجنوب وغيرها، ما هي إلا نتاج هذه السياسة الضيقة لنظام الوياني. وبسبب هذه السياسة، أصبحت إثيوبيا دولة يتردى إقتصادها نحو الحضيض. والحقيقة التي أصبحت الآن واضحة وضوح الشمس للعيان، أن الإنجازات الإقتصادية التي سجلت مؤخراً، إضافة إلى المساعدات المالية والديون الضخمة التي أثقل بها كاهل الشعب الإثيوبي، توضح الحياة الإجتماعية والإقتصادية في هذا البلد الذي جعل الفئة القليلة منهم أثرياء فوق العادة، والفئة العديدة منهم تكتوي بالفقر المدقع والأمراض والمجاعة، وليس من أجل تنمية البلاد وتطويرها. ولأن الشعب الإثيوبي تفهم هذه الحقيقة، فقد قام برفع راية المقاومة ضد أهداف مؤسسات نظام الوياني وضد حلفائه الداخليين والخارجيين.

وحتى يخرج نظام الوياني من هذا المأزق الذي وقع فيه، قام بدفع أموال طائلة على العمليات الأمنية والإستخباراتية، وشرع في أداء تمثيلات ومسرحيات سياسية لإستهواء الشعب الإثيوبي المضطهد، ومحاولاً طلب الملاذ والملجأ من شعب تقراي. إلا أن هذا اليأس الذي دب في دواخله لا فائدة ترجى منه. ومن الآن فصاعداً، فإن مستقبل إثيوبيا، لن يكون بيد نظام الوياني، وإنما سيكون بيد شعب إثيوبيا وحده. وكل شخص يتمنى الخير، يرغب في أن يقوم الشعب الإثيوبي بتحمل نتائج سياسات الوياني المدمرة وأن يواجه المشاكل المعقدة بكل صبر وحكمة وأن يعمل على تقديم مصلحة الشعب والبلاد، من أجل الوصول إلى حل صحيح وفهم مشترك.

أما موقف إرتريا من إثيوبيا، فإن هذا الموقف لم يكن محددًا الآن، وإنما كان متأصلاً منذ زمن طويل وبصورة قاطعة لم يتغير في كل المراحل التاريخية. وعلى مستوى الثقة والخطوات الفعلية، فإن شعب وحكومة إرتريا لم يهدفاً أبداً إلى أن يكون شعب إثيوبيا في مثل هذه الأزمات، بل على العكس من ذلك، يريدان الأفضل له. وفي مرحلة الكفاح المسلح، قامت الجبهة الشعبية بالعمل

والتعاون مع مختلف المنظمات الإثيوبية إضافة إلى تنظيم الوياني، ليس بهدف تقسيم إثيوبيا، بل من أجل فتح صفحة جديدة لتحرير إرتريا وتأسيس إثيوبيا الحديثة، وإغلاق مرحلة من الحروب التاريخية. وإنطلاقاً من ذلك، كانت رغبة الجبهة الشعبية هو خلق شراكة وحسن جوار بين إرتريا وإثيوبيا. وحكومة إرتريا، ومن منطلق متابعتها سلفاً للأحداث الجارية في إثيوبيا، قامت رسمياً بإعلام نظام الوياني بأنه يقوم بأفعال غير صحيحة وبأنه سوف يترتب عليه نتائج وخيمة وخطيرة وذلك بعدما قام نظام الوياني بإدراج بند في القانون يهدد بتقسيمات وتجزئة سياسية، وقام بجعل اللغة أساساً لتقسيم الشعوب وإدارتها بإسم الفدرالية، ومحاولة رسم حدود إقليمية جديدة تخدم مصالحه الضيقة. إلا أن نظام الوياني ولأجل مصالحه الضيقة، لم يعطي لتلك النداءات إلا آذاناً صماء. وحتى الآن، فإن رغبة شعب وحكومة إرتريا، أن تكون إثيوبيا لكافة الإثيوبيين، وأن تكون دولة موحدة وجارة مزدهرة، وليس أن تصبح دولة ضعيفة ومقسمة. فالرغبة في أن تقوم بتقسيم وإضعاف الآخرين مثل السياسة الضيقة التي يتبعها نظام الوياني، هو تفكير الضعفاء وعديمي الثقة. وإنطلاقاً من الثقة العالية والإستراتيجية ذات المنظور البعيد يؤمن كل من حكومة وشعب إرتريا، في أن وجود إثيوبيا موحدة هي فائدة كبيرة لإرتريا. ومن هذا المبدأ، فإن حكومة وشعب إرتريا، واليوم مثل الأمس، ولخلق أجواء تسودها الإستقرار السياسي والسلام في كافة منطقتنا، ولكي ينعم الشعب الإثيوبي بإستقرار داخلي ويعيش بونام مع جيرانه، يتحتم عليهما العمل جنباً إلى جنب مع الشعب الإثيوبي بروح المسؤولية. وفي النهاية، ستنصر المطالب العادلة لشعب إثيوبيا، ونهاية الوياني حتمية ليس إلا.